

انتعاش اقتصاد تونس يكمن في السوق الليبية



رياض بوعزة
صاحب تونس

من الحوافز والامتيازات رغم أن تنفيذها كان يتعلق أحيانا بمزاياية القذافي. وحتى الآن، لا يمكن الجزم بأن الاتفاقية سارية المفعول لغياب المعطيات الرسمية المدعمة بالبيانات وذلك نتيجة التشردم السياسي في الدولتين.

عند تسليط الضوء على المسار التجاري، نجد أن الخسائر، التي تكبدتها تونس جراء الحرب في ليبيا كانت مدمرة وتسببت في فقدان المليارات من الدولارات طيلة تسع سنوات باعتبار أن المبادلات هي نقطة الضوء الأبرز لوجود معبرين مهمين هما رأس جدير، الذي يبعد عن العاصمة الليبية طرابلس 175 كلم، أما الثاني فهو معبر وزان ذهبية.

بحسب البيانات التقديرية، فإن أكثر من 1300 شركة تونسية تعمل في قطاع تجاري وخاصة المواد الغذائية، ويتراوح رقم معاملاتها بين 50 ألف دينار (17.5 ألف دولار) وأكثر من خمسين مليون دينار (17.5 مليون دولار) لحقتها أضرار بالغة جراء توقف التبادل التجاري مع ليبيا. ولحد الآن تعاني من مشاكل نتيجة عوامل داخلية وخارجية جعلت بعضها يغلق أبوابه.

ولكن تجارة السلع ليست الوحيدة التي يمكن استغلالها، فتونس بإمكانها الاستفادة أكثر ما يمكن من قطاع الطاقة الليبي من خلال الربط بأنابيب الخام والغاز مع جارتها حتى تخب أكثر ما يمكن عجز الطاقة الذي يشكل ثلث واردات البلاد كل عام، أي بأكثر من ملياري دولار. ومع أن مثل هذه المشاريع تحتاج إلى الاستقرار الأمني، إلا أن المصلحة تقتضي أحيانا تخطين هذه العقبة.

إن إبرام شراكة استراتيجية في مجال الكهرباء تتضمن إعادة بناء محطات التوليد المدمرة في ليبيا وتبادل الفائض عبر خط الربط الموجود حاليا وتعزيز قوته، يعتبران مدخلا حيويا لتونس من أجل تقليص النفقات السنوية المقررة في الموازنة على بند الكهرباء نظرا للبنية التحتية المتوفرة بالبلاد.

وحتى شركات التطوير العقاري وشركات الإسمنت التونسية، التي تضررت بشكل كبير قد تعود إلى الحياة مجددا إذا أزيلت بعض العقبات. وتشير التقديرات إلى أن نسبة خسائر تلك الكيانات تختلف من شركة إلى أخرى، ولكنها في المحصلة تجاوزت سقف الملياري دولار على اعتبار سعر صرف الدينار أمام الدولار حين اندلعت شرارة الأزمة الليبية في فبراير 2011.

يمكن لتونس، بما يتوافر لديها من إمكانيات بشرية وخبرات تقنية في كافة المجالات أن تسهم بقدر كبير في بناء ليبيا، الأمر الذي سيساعد على تجاوز الكثير من المشكلات الاقتصادية المزمنة وخاصة تلك المتعلقة بمستويات البطالة وفتح المجال للشركات للاستثمار في ليبيا.

في المحصلة، إن نموذج الشراكة الذي يطرح إليه البلدان لن يكتمل إلا بانتهاء الأزمة السياسية والعسكرية في ليبيا، ومن ثم بتفعيل قرابة ثمانين اتفاقية مشتركة، باعتبارها القاعدة الرئيسية، وذلك استكمالاً لمبدأ التكامل الاقتصادي، الذي لم يتحقق حتى اليوم بشكل فعلي رغم المحاولات الشاقة منذ سنوات طويلة.

بصرف النظر عن الصراعات الدائرة بين الطبقة السياسية التونسية وأثارها الكارثية على كافة جوانب حياة المواطنين، وموقفها من النزاع المستمر بين سلطتين تدير الأولى شؤون الدولة من الشرق والأخرى من الغرب في الجارة النفطية، فإن السوق الليبية تبقى متنفسا تجاريا واقتصاديا واستثماريا مثيرا للاهتمام لتونس حتى في نزوة الحرب.

باعتبار العلاقات الاستراتيجية، التي تربط البلدين على مختلف المستويات وخاصة التجارية، وجدت تونس نفسها مجبرة على الانصياع للأزمة الليبية بأشكال عديدة. وقد حاولت الحكومات المتعاقبة منذ 2011 التماهي مع تلك المشكلة والظفر قدر المستطاع بعائدات تملا بها خزينة الدولة، لكن في الواقع لا يوجد ما يثبت جدوى تلك المحاولات.

المنتفع لهذه العلاقة يلاحظ أن هناك تأثيرا متبادلا لأحداث أي من البلدين على الآخر وخاصة عند الأزمات، وهناك مقومات كثيرة تساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي إذا توفرت الإرادة السياسية، فدولة نفطية مثل ليبيا يمكن أن تستفيد من تونس بشكل مستدام إذا ما تم تبني شعار "النظف مقابل السلع والخدمات".



مقومات كثيرة للتكامل الاقتصادي بين ليبيا وتونس إذا توفرت الإرادة السياسية لإيجاد قواعد مستدامة لسياسة النفط مقابل السلع والخدمات

تاريخيا، ليبيا تعد الشريك الاقتصادي رقم واحد لتونس في المغرب العربي، وهي تحتل المركز الخامس بعد فرنسا وإيطاليا وألمانيا وإسبانيا، وذلك استنادا إلى تقارير البنك الدولي، فالسوق الليبية تستوعب قرابة 70 في المئة من حجم الصادرات التونسية سنويا، باستثناء التهرب والتجارة الموازية اللذين يشكلان أكثر من نصف المبادلات التجارية.

قبل الإطاحة بالرئيس الراحل زين العابدين بن علي كان رقم المعاملات التجارية بين البلدين يتجاوز في المتوسط حاجز 3 مليارات دولار سنويا، لكنه لم يصل إلى ربع ذلك المبلغ عقب الإطاحة بمعمر القذافي. ويعود ذلك إلى أن النظام السياسي السابق في تونس استطاع خلال أكثر من عقدين كسب ود النظام الليبي، الذي ساند وصول بن علي إلى السلطة.

الأرقام المسجلة خلال فترة بن علي والقذافي هي نتاج طبيعي لاتفاقية التبادل التجاري الحر الموقعة بين البلدين في 2001، كونها تشمل حزمة

العراق يعلن أنه يملك أكبر احتياطات النفط في العالم

بغداد ترجح ارتفاع احتياطاتها لأكثر من 500 مليار برميل



احتياطيات هائلة تتدفق تلقائيا

3739 كيلومترا مربعا وهو ما يزيد قليلا على المساحة المستهدفة في قبل الوزارة، إضافة إلى مساحة 1343 كيلومترا في حقل مجنون وباقي المناطق الأخرى. وأشار إلى تنفيذ عقد مع شركة لوك أويل الروسية، لإجراء المسح الزلزالي لمساحة تقارب 4500 كيلومتر مربع بفترة زمنية تقل من المدة المحددة في العقد.

المناطق، كما تضم حقل عكان، أكبر حقول الغاز في العراق. ورغم الفوضى السياسية في العراق تصاول وزارة النفط تسريع عمليات التنقيب والاستثمار، رغم تخمة الأسواق وانخفاض الأسعار وقيود الإنتاج بموجب اتفاق منظمة أوبك وحلفائها لتخفيض الإنتاج.

أكدت الحكومة العراقية أن نشاطات الاستكشاف تشير إلى أن احتياطيات البلاد النفطية يمكن أن ترتفع لأكثر من 500 مليار برميل لتصبح في صدارة الاحتياطيات العالمية، وهي تقديرات شائعة بين بعض الخبراء استنادا إلى مؤشرات أولية على وجود احتياطيات كبيرة في مناطق لم يستكشف معظمها حتى الآن.



سلام سرحان
كاتب وإعلامي عراقي

بغداد - أعلنت وزارة النفط العراقية تفاصيل خططها الاستكشافية للنفط والغاز، التي قالت إنها نفذت بالفعل جانبها منها وإنها ستوسع أعمال الاستكشاف في الفترة المقبلة بالتعاون مع شركة لوك أويل الروسية.

مناطق شاسعة في محافظة الأنبار يتدفق منها النفط في سيول أحيانا، لكن احتياطياتها لا تزال خارج السجلات

أكد المتحدث باسم الوزارة عاصم جهاد في مؤتمر للطاقة في بغداد أن المؤشرات ترجح أن العراق يملك مخزونا نفطيا يزيد على 500 مليار برميل، وهو ما يعني امتلاكه لأكبر الاحتياطيات العالمية.

تقديرات البنك الدولي

- * فنزويلا 302 مليار برميل
- * السعودية 267 مليار برميل
- * كندا 169 مليار برميل
- * إيران 155 مليار برميل
- * العراق 145 مليار برميل
- * الكويت 101 مليار برميل
- * الإمارات 98 مليار برميل
- * روسيا 80 مليار برميل
- * ليبيا 48 مليار برميل
- * الولايات المتحدة 39 مليار برميل

وأشار إلى أن الوزارة تجري أيضا أعمال مسح بالأبعاد الثلاثية بجهودها الذاتية في منطقة قصب جowan في محافظة نينوى وفي المنطقة الغربية في محافظة الأنبار، إضافة إلى أعمال الفرق الزلزالية لشركة الاستكشافات النفطية في مناطق الوسط والجنوب.

وقال جهاد إن وزارة النفط أصبحت تعطي "الاستكشافات النفطية الأولية في خططها التطويرية" حيث تتولى شركة الاستكشافات النفطية التابعة للوزارة مهمة التقييم الدقيق لمخزونات النفط والغاز والتراكيب الهيدروكربونية. وذكر أن الوزارة أسست عددا من فرق التنقيب الزلزالي وتم إشراكها في دورات داخلية وخارجية وهي تعمل بأحدث تقنيات التنقيب ثنائي وثلاثي الأبعاد.

وأوضح أن تلك الفرق تقوم بإجراء المسوحات للأراضي في العراق، والتي يتوقع أن تضم تراكيب هيدروكربونية لتتخصص في تحديد الرقع الاستكشافية وتثبيت ما يتم استكشافه ليتم بعدها إحالتها إلى شركات استخراجية متخصصة بتطويرها إلى حقول منتجة سواء نفطية أو غازية.

وأوضح أن "شركة الاستكشافات الوطنية حققت تطورا كبيرا وحصلت على شهادة الأيزو الدولية، ونفذت العام الماضي 10 برامج مسح زلزالي 5 منها بالبعد الثلاثي والأخرى بالبعد الثنائي". وأكد جهاد أنه تم إجراء المسح الزلزالي لمساحة غير مستغلة تبلغ نحو

وتشير تقديرات المؤسسات العالمية والحكومة العراقية إلى أن احتياطيات البلاد المؤكدة تصل إلى 153 مليار برميل، وتحتل بموجبه المركز الخامس عالميا. ولم يكن جديدا إشارة الحديث عن حجم الاحتياطيات العراقية، إذ سبق أن أشار الكثير من الخبراء إلى تقديرها بأكثر من 500 مليار برميل، بسبب كثرة الحقول التي لم يتم استكشافها وتقدير احتياطياتها حتى الآن.

وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن فنزويلا تصدر دول العالم باحتياطيات تصل إلى 302 مليار برميل تليها السعودية بنحو 267 مليارا. ووضعت العراق في المركز الخامس بنحو 145 مليار برميل.

ولا تزال معظم احتياطيات الطاقة العراقية غير مستكشفة بعد عقود من الحروب والصراعات والفوضى السياسية رغم تدفق النفط في سيول موقفة في تسجيلات فيديو من مناطق لم تصلها أعمال التنقيب.

ويعرف العراقيون أن مناطق شاسعة في محافظة الأنبار، التي تمثل نحو ثلث مساحة العراق، تعوم على بحار من النفط الذي يتدفق تلقائيا في الكثير من

الرباط مستعدة لتسريع تحرير الدرهم

ويعتقد محللون أن هناك عوامل كثيرة تجعل السلطات النقدية المغربية تتريث بانتظار التوقيت المناسب للإقدام على تنفيذ خطوات تعويم الدرهم. وقال محافظ بنك المغرب المركزي عبد اللطيف الجواهري إن التحرك سيظل "الخطوة الثانية في مرحلة أولى" من العملية لتحقيق قدر أكبر من مرونة سعر الصرف، مما يستبعد أي احتمال لانتقال مفاجئ لتحرير سعر صرف الدرهم بالكامل.

ويتوقع أن يرتفع نمو اقتصاد المغرب من 2.4 في المئة العام الماضي إلى 3.7 في المئة هذا العام ليصل إلى أربعة في المئة بنهاية العام القادم.

ووافق الصندوق في 2018 على تمويل بحوالي 2.97 مليار دولار في صورة خط للوقاية والسيولة للمساهمة في حماية المغرب من صدمات اقتصادية خارجية محتملة.

كما أوضح أن المؤشرات التي تلت سنتين من اعتماد تحرير سعر صرف من بين أن الدرهم "محمي بشكل جيد، وأن المؤشرات الماكرو-اقتصادية تسمح بالذهاب بعيدا في هذا السياق".

وقبل عامين، وسع المغرب نطاق تداول الدرهم مقابل عملات صعبة إلى 2.5 في المئة صعودا وهبوطا من سعر مرجعي مقابل نسبة سابقة قدرها 0.3 في المئة.

وقال بنشعوب إن "الأمر بيد وزارة المالية والبنك المركزي للاتفاق على متى يتم الانتقال إلى الخطوة الثانية".

وكان الصندوق قد حث الحكومة المغربية على الاستفادة من الفرصة الحالية لمواصلة تعويم العملة بطريقة متسلسلة ومتقنة.

ويتوقع مع تعويم إضافي للدرهم ارتفاع في الأسعار يفرض عبئا إضافيا على كاهل المغاربة.

بعقد اجتماعات صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي في مراكش في أكتوبر العام المقبل.

أكد بنشعوب أن بلاده في وضع جيد للقيام بالخطوة القادمة صوب سعر صرف أكثر مرونة للدرهم. وقال إن "الدخول في المرحلة الثانية من تحرير سعر صرف الدرهم سوف تتخذ في الوقت المناسب".



كريستالينا جورجييفا
ندعم نهج المغرب المدروس لإضفاء مرونة على الدرهم

الرباط - أكد صندوق النقد الدولي أن المغرب جاهز لتعويم عملته المحلية لإضفاء مرونة أكبر في سعر الصرف مما سيساعد الاقتصاد على امتصاص الصدمات الخارجية.

وتواجه السلطات النقدية المغربية ضغوطا متزايدة من الصندوق لتسريع تعويم الدرهم في وقت تسعى فيه الحكومة لإصلاح نظام الصرف تدريجيا لتجنب التداعيات السلبية غير المتوقعة على الاقتصاد لأي خطوات كبيرة ومتسعة.

وقالت مديرة صندوق النقد كريستالينا جورجييفا أثناء مؤتمر صحافي عقده في العاصمة الرباط مع وزير المالية المغربي محمد بنشعوب، إن "الصندوق يدعم نهج المغرب الحذر والمدروس للمضي قدما في إضفاء مرونة على الدرهم".

وتأتي زيارة مديرة الصندوق إلى المغرب لبحث الاستعدادات المتعلقة



متى التعافي من كوابيس الحرب